النظريات التجديدية في القواعد النحوية من منظور الكتابة اللسانية التمهيدية
_ دراسة في جهود تمام حسان_

Regenerative theories in grammar from the perspective of priatic linguistics writing
-a study in Tammam Hassan's efforts-

ط.د. نوارة بلقاسم بوزيدةbelkacemnouara94@ gmail.com
جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل-
د. عبد الوهاب حنكabdelwahabha@ hotmail.com
جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل-

تاريخ الاستلام: 2020/12/01 تاريخ القبول:2020/12/05 تاريخ النشر: 2021/01/01

ملخص:

تمثّل الكتابة اللّسانيّة التّمهيديّة؛ مختلف الآراء والاتّجاهات المهّدة لمختلف العلوم، بطريقة مبسّطة تسهّل على القارئ عمليّة فهمه لهذا العلم، بحيث ينطلق فيها من قاعدة علميّة بسيطة تهيّؤها له اللّسانيات التّمهيديّة، لذا فالهدف منها هو تعليميّ تفسيريّ، وقد تناولت اللّسانيّات التّمهيديّة مختلف المحاور العلميّة، أهمّها تيسير النّحو العربيّ.

لذلك نسعى من خلال هذه الدّراسة إلى البحث في قضيّة تجديد القاعدة النّحوية وتيسيرها في ضوء اللّسانيّات التّمهيديّة من خلال جهود الدّكتور تمّام حسان، والذي أسهم إسهاما بالغا في تيسير النحو-دون المساس بقواعده التّجريديّة- من خلال نظريّة تضافر القرائن، محاولا تذليل مختلف الصّعوبات والمشاكل التّي تواجه الطّلبة في دراستهم لعلم النّحو على وجه العموم ولقواعده على وجه الخصوص.

كلمات مفتاحية: الكتابة اللّسانيّة التّمهيديّة، تيسير النّحو، تمّام حسّان، القواعد التّجريديّة، نظرية تضافر القرائن.

Abstract:

The primary text of the text, the various opinions and trends in the field of science, is simplified and makes it easier for the reader to understand this science, so that it is based on a simple scientific basis, which is structured by pre-school, so that it is meant to be educational and exploratory, and the primary faculties have dealt with the various scientific axes, most important of which is facilitating the Arab way.

This study therefore sought to explore the issue of the renewal and facilitation of the grammar in the light of the primaries through the efforts of Dr. Tammam Hassan, who made a significant contribution to facilitating the process - without prejudice to its abstract rules - through the theory of the repertooling of evidence. Try to overcome the various difficulties and problems faced by students in their education in general and in particular their rules

Keywords: priatic linguistics writing, Grammar renewal, Tammam Hassan, abstract rules,Nail clues theory.

1. مقدمة:

تقترن-في الأصل- أيّة نظريّة لغوية معاصرة، بكلّ ما هو تراثيّ من اللّغة المراد دراستها، احتكاما إلى شرط ربط حاضر اللّغة بماضيها، فقد عرف البحث اللّسانيّ مختلف النظريّات اللّسانيّة العلميّة التّي اهتمّت بدراسته في مختلف مستوياته اللّغويّة، فتكوّنت بذلك ثروة لغويّة ومعرفة هائلة من المعلومات التّي تتناول البحث اللّغويّ، لكنّ البحث في مسائل هذه النّظريّات يكتنفها الغموض فكان لابدّ من تبسيطها للقارئ المبتدئ، وهو الهدف الذّي تسعى الكتابة اللّسانيّة التّمهيديّة لتحقيقه؛ حيث تروم مختلف أفكارها إلى تبسيط المعرفة اللّغويّة حتّى لا تكون حكرا على المثقّفين بل حتى المبتدئين، وتعدّ **النّظريّات التّجديديّة** للنّحو العربيّ، من أهمّ الآراء والفلسفات التّي عرفتها **الكتابة اللّسانيّة التّمهيديّة**، ذلك أنّ التّلميذ في مراحله العلميّة المختلفة يكتنفه الذّعر ويركب الصّعب في دراسة قواعد النّحو العربيّ، فكان للكتابة اللّسانيّة الحديثة من خلال البحوث العلميّة التّي أنجزها روّادها الفضل الكبير في تقريب القارئ من المعرفة اللّغويّة، ونحاول من خلال هذه المداخلة تسليط الضّوء على جهود **تمّام حسّان** في تيسير القواعد النّحويّة من خلال **نظريّة تضافر القرائن** وثورته على **نظريّة العامل** التّي يرى بأنّها فلسفة علميّة لا داعي لتلقينها للتّلاميذ، ونسعى من خلال هذه المداخلة إلى الإجابة عن الإشكاليّة التّاليّة:

كيف تتبدّى مظاهر تجديد القواعد النّحويّة من منظور الكتابة اللّسانيّة في فكر تمّام حسّان؟

وتتفرّع عنها مجموعة فرضيات نذكرها كما يلي:

1. علاقة التّأويل وتيسير النّحو هي علاقة تأثّر وتأثير.
2. يعود سبب ظهور الكتابة اللّسانيّة إلى الصّعوبات التّي يواجهها التّلاميذ بسبب قواعد الأبواب.
3. مظاهر تجديد النّحو عند **تمّام حسّان** تتمثّل في نظريّة تضافر القرائن والتّي جاءت لتبسط نظريّة العامل للتّلاميذ.

ونسعى من خلال هذا المقال إلى البحث في مظاهر تجديد القواعد النّحوية عند **تمّام حسّان** من خلال نظريّة تضافر القرائن، والتي تدعو إلى تجاوز نظريّة العامل، كما نسعى إلى البحث في المنهجيّة التّي اتّخذها **الدّكتور تمّام حسّان** لتجديد النّحو، مع الوقوف على المعاني اللّغويّة التي يحتكم إليها لفهم السّياق اللّغويّ، معتمدين على الوصف والتّحليل في هذا المقال.

2. . التّأويل وتيسير النّحو، أيّة علاقة؟

أوّل من يُعزى إليه الخوض في هذا المجال عمليّا هو **ابن مضاء القرطبي (ت 592 ه)** من خلال كتابه **الرّد على النّحاة**، وقد جاء ذلك اقترانا بالخلفيّات التّي يحملها **ابن مضاء**، من خلال اتّباعه للمذهب الظّاهريّ الذي يسير في إثبات الأحكام إلى القول بالقرآن والسّنة، ويرفض ما دونهما، ولن نقف كثيرا عند ابن مضاء، لكنّنا سنخلص أنّه على إثر اتّباع هذا المذهب عمد إلى القول بإلغاء **نظريّة العامل**، وكذا إلغاء القياس لعدم احتكامه إلى سلطة النّص، أو بالأحرى انفراده بنصّ مخصوص يعطي حكما مستقلّا، أضف إلى ذلك أنّ ابن مضاء لم يعترف بأمر العلل النّحويّة التّي أتى بها النّحاة قبله، إلّا فيما يخصّ العلل التّعليميّة، بحكم أنّها مقصد المتعلّمين، وبُغية الشُّراح[1] ، قال ابن مضاء في ذلك: « والعرب أمّة حكيمة، فكيف تشبِّه شيئا بشيء، وتحكم عليه بحكمه، وعلّة حكم الأصل غير موجودة في الفرع، وإذا فعل واحد من النّحويين ذلك جُهِّل، ولم يُقبل قوله، فلمَ ينسبون إلى العرب ما يُجهَّل به بعضهم بعضاً؟ وذلك: أنّهم لا يقيسون»[2]، والحقّ أنّ ابن مضاء لم يأت على ذكر هذا إلّا لاستقراء تامّ لما مضى من الإنجازات النّحويّة منذ الخليل

وسيبويه وفق رؤية نقديّة صِرفة، يثبت هذا قولنا: إنّ النّحو كعلم قام لتقويم الكلام العربيّ، والسير في مضمار الخلاص ممّا علّق بالعربيّة من اللّحن، كان يفتقد إلى كثير من الآليّات المنهجيّة، والعمليّة التّي يحتاجها أيّ علم لقيامه، ومن ذلك المصطلحات المعبّرة عن مفاهيمه، ولذلك استند في أوّل أمره إلى مصطلحات العلوم الدّينيّة، كالفقه، وأصوله، والتّفسير، وما إلى ذلك، وهذا السبب الرئيس الذي جعله يحيد عن غايته الأولى المتمثّلة في تعليم النّحو، لا نرجو من هذا حطاً من قيمة هذا العلم الذي ملأ الدنيا وشغل العلماء، ولكنّ النّاظر في أمر النّحو بعد سيبويه، وبأصحّ تعبير بعد القرن الثّالث، يجد أنّه تأثّر أيّما تأثّر بهذه العلوم الدّينيّة، ليس من ناحية المصطلحات، لأنّ هذا أمر فرضته الضّرورة العلميّة الخاصّة بوجوب قيام مصطلحات علم ما قبل قيامه، ولا من ناحية الضّرورة الدّينيّة قبل ذلك، ولكنّ النّحو فيما بعد سار في مسار يوازي حركة العلوم الدّينيّة كالفقه، وعلم الحديث، وعلم الكلام، وولج إذا ذاك في مسائل مفترضة ومغيَّبة ما جعل النّحويّين يفيضون في التّقدير والتّعليل.

نورد هنا تفسيرا نراه منطقيّا لكلّ ما آل إليه النّحو من التَّشعب في التّأويل، والتّقدير، والتّعليل، وهو أنّ هذا العلم بعدما بلغ غايته المنوطة به من تعليم القراءات القرآنيّة، وضبطها، وحفظ الكلام العربيّ من ضرر اللّحن، انتقل إلى مسائل أكثر فلسفيّة بحُكم ارتباطه بالعلوم الدّينيّة، التّي اختصّت بالتّأويل في القرآن الكريم، ومعرفة المعاني، وما إلى ذلك، وصحيح أنّ الآيات التّي خرجت عن الجادة النّحوية كان ينبغي لها أن تفسَّر، ولا يهمّ ههنا طريقة ذلك، ولكنّ الأهمّ هو إعطاؤها حكماً يخرّجها من دائرة المجهول إلى دائرة المعلوم، إلّا أنّ النّحويّين بعد سيبويه عمدوا إلى التّأويل النّحويّ والصّرفيّ للآيات القرآنية التّي كان تأويل التّفسير قد عمل عليها وأعطاها معناها، لم يكتف ابن جنّي بتأويل التّفسير الذي يجعل الرّحمة في منزلة المطر، ولكنّه أعطاها تأويلا آخر صرفيّا قام على القول: «إنّ الوحدة الصّرفيّة "**قريب**"، على وزن **فعيل**، تصلُح للمذكّر والمؤنّث على السّواء، فتستوي الآية بذلك»[3] ، ليست هذه الآليّة والخصوصيّة مقتصرة على مصطلحات النّحو وتطوّرها، ولكنّ الأمر امتدّ أيضا إلى العلوم التّي جاءت بعد النّحو والصّرف، واستقت مصطلحاتها

منه، كمثل فقه اللّغة، فلقد انتقلت كثير من المصطلحات بين النّحو، وبين فقه اللّغة، لكنّها تطوّرت تطوّرا يسمح لنا أن نسقط عليها وصف الفلسفيّة، إذ لم تعد هذه المصطلحات تختصّ بما هو معياريّ رياضيّ، وإنّما تطوّرت هذه المفاهيم، وتوسّعت لتساير بحتميّة ما فرضته اللّغة من إثر تأثّرها بالقرآن الكريم، والتّأويل من كلّ هذا مثال بارز، فلقد استطاع أن يلج مختلف العلوم، ويتطوّر مفهوميّا ليناسب بذلك خصوصيّات كلّ علم، انطلاقا من تأويل التّفسير، إلى التّأويل النّحويّ والصرفيّ، وانتهاء بعد ذلك بالتّأويل في فقه اللّغة الذي كثيرا ما اختصّ به ابن جنّي، إنّ هذا الأمر قد فرضه التّطوّر السّريع في العلوم العربيّة، ومن ذلك مثلا تطوّر النّحو، إلى ما يسمّى معاني النّحو في صورة فلسفيّة، حتّى قال تمّام حسّان في اللّغة العربيّة معناها ومبناها: «حتّى إنّه ليحسن في رأيي أن يكون علم المعاني قمّة الدّراسة النّحويّة، أو فلسفتها إن صحّ هذا التّعبير»[4].

نريد أن نصل من كلّ هذا إلى مستوى التّأويل النّحويّ، والتّقدير، لنقول أنّ التّأويل نشأ لحاجة ملحّة، لكنّه بعد ذلك أدخل النّحو العربيّ في متاهات عدّة، وأخرجه من غايته الأولى التّي هي التّعليم، إلى أمور أخرى أشدّ تعقيدا، وهي مسائل القياس والعلّة والعامل، حتّى قال ابن مضاء في ذلك مقولته المشهورة: «وإنّي رأيت النّحويّين - رحمة الله عليهم - قد وضعوا صناعة النّحو لحفظ كلام العرب من اللّحن، وصيانته عن التّغيير، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التّي أمُّوا، وانتهوا إلى المطلوب الذّي ابتغوا، إلاّ أنّهم التزموا ما لا يلزمهم، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أوردوه منها، فتوعَّرت مسالكُها، ووهَنَتْ مبانيها، وانحطَّت عن رُتْبَة الإقناع حججُها، حتّى قال شاعر فيها: ترنو بطرفٍ ساحرٍ فاترٍ ... اضعفَ من حُجَّةِ نحويّ »[5]

أكثر ما يعاب على النّحويّين من حيث عدمُ الضّبط في إيراد العلّة اللّازمة المقنعة، هو قولهم باختصاص أدوات الشّرط بالدّخول على الأفعال،ويحضرنا ههنا قول أحد الباحثين : «التّأويل في النّحو يعني النّظر فيما نُقل من فصيح الكلام، مخالفا للأقيسة والقواعد المستنبطة من النّصوص الصّحيحة، والعمل على تخريجها وتوجيهها، لتوافق بالملاطفة والرّفق هذه الأقيسة القواعد، على ألّا يؤدّي هذا التّوجيه إلى تغيير القواعد، أو

زعزعة صحّتها واطّرادها، ولو أنّ النّحاة نظروا في هذه النّصوص قبل تقعيد القواعد لمّا صاغوها على النّحو الذّي يجعلها عاجزة عن استيعاب ما خالفها من النّصوص التّي لم يقفوا عليها، ولكنّهم أسرعوا في تقعيدها قبل أن يحصوا النّصوص كلّها، أو وضعوا قواعدهم على الأعمّ الأغلب، ثم خرَّجوا القليل والنّادر والشاذّ، واستعانوا على هذا التّخريج بالتّأويل»[6]، حينما نفترض هذا، أو نقول به، يصل إلى الأذهان أنّ المتقدّمين من النّحويّين أغفلوا بعضا من النّصوص التّي كان بإمكانها أن تحوّل مجرى غير قليل من القواعد، أو على الأقلّ أن تجعل فيها استثناءات.

إنّ الحديث عن التّأويل يحيلنا إلى الحديث عن مصطلحين آخرين، مصطلحا الأصل والفرع، إذ أنّ التّأويل ناتج لسبب خروج الكلام عن الأصل، أي عن الجادّة، وسيره إذ ذاك في اتّجاه الفرع، كالقول إنّ الأصل في الأفعال البناء، وإنَّ المضارع قد خرق الجادَّة لتأويل مُعيَّن لا يهمّنا ههنا، لا نقول في هذا غير ما قيل من أنّ «النّحاة كانوا يدرسون نصوصا لا تمثّل اللّغة العربيّة كلّها، فكيف تطالبهم أن تكون قواعدهم مطّردة لا يشذّ عنها شيء؟ فإذا أضفت إلى هذا القيد قيدا آخر وهو أنّ النّحاة قصروا دراستهم على النّصوص التّي يُحتجّ بها، وزهدوا فيما عداها، ووضعوا شروطا شديدة لِمَا يُحتجّ به، أقول: إذا شفعت قيد النّص الذّي أملَتهُ شروط الاحتجاج بقيد النّص الذّي نجم عن هلاك النّصوص أدركتَ أنّه لم يكن بُدٌّ من الاتّكاء على التّأويل لرمّ ما تداعى، واستدراك ما فات، ورقع ما تخرّق في نسيج النّحو، وبغية النّحاة من ذلك التّأويل ليُّ أعناق النّصوص لكي تنساق في أعنّة الأحكام المسبقة»[7]

الملفت للانتباه ضمن هذا الأمر، هو أنّ الاهتمام بالتّأويل لم يطغَ في بيئة الكوفيّين مثلما عهدنا أن نسمع توسُّعهم في السّماع، واستسهالهم للقياس على كلٍّ من المطّرد، والكثير، والشاذّ الذي يُحفظ ولا يقاس عليه، ولكن البصريّين هم أكثر من اهتموا بأمر التّأويل مثلما تورد المصادر التراثيّة، والسّبب معلوم حتما ممّا سبق، وهو أنَّهم وضعوا لكلّ متفرّد قياسا، وتوسّعوا فيه أيَّما توسّع، وقد أخطأ أحد الباحثين في جعل ذلك مناقب على البصريّين، ومحاسنَ للكوفيّين، ولم يفهم إذ ذاك أنّ قلّة التّأويل عند الكوفيّين ناجمة

عن كثرة القياس لديهم، حينما قال: «انتهج الكوفيّون نهجا بإجراء الكلام في الغالب على حسب الظّواهر والتّخفيف والتّقليل من صور الحذف والتّقدير، والتّهوين من شأن العامل، فقلّ عندهم ما كثر عند البصريّين من العامل»[8] ، وقد نسب إذ ذاك هذا القول إلى محمد الطّنطاوي في كتابه" نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة" والحقّ أنّ الطّنطاوي لم يقل بهذا، ولا بما يشابه معناه، وإنمّا قد قال:«إنّ الكوفيّين بعملهم هذا قد فتحوا بابا واسع الفوّهة على أنفسهم، فهم إذ أقاموا كل مسموع وزنا، والمسموع في اختلافه لا يقف عند نهاية، واعتمدوا بعد هذا على القياس النّظريّ عند انعدام الشّاهد انعداما كليّا، قد اضطروا إزاء هذا أن وضعوا قواعد كثيرة خالفوا فيها البصريّين، بل قد وضعوا جريّا على سنّتهم للشّيء الواحد متى ورد على صور متغايرة قواعد بقدر صوره، فكثر عندهم التّجويز للصّور المتخالفة كما قلّ عندهم ما كثر عند البصريّين من التّأويل والشّذوذ والاضطرار والاستنكار، وعلى سبيل الإيضاح نوجّه نظرك إلى ما ذكرنا من الشّواهد السّبعة التّي عقّبنا بها اعتراضا على المذهب البصريّ وقد رأيت كيف تخلص منها البصريّ، أمّا الكوفيّ فقد اعتمدها وضمّ ما يستفاد منها إلى قواعد مذهبه وجعلها دعائم أقيسة أخرى تضاف إلى أقيسته، ولا جناح في تعدّد الأقيسة وإن اعترت نوعا خاصّا في المعنى فما ذلك عنده إلّا ذريعة من ذرائع التّنويع في التّعابير وبقدرها تكون الأقيسة»[9].

3. مفهوم الكتابة اللّسانيّة و دواعي ظهورها:

1.3 مفهوم الكتابة اللّسانيّة:

تعدّ الكتابة اللّسانيّة علما جديدا من العلوم التّي اهتمّت بدراسة اللّغة العربيّة وإحيائها، فهي« نمط تأليفيّ في اللّسانيّات تروم إلى تبسيط المعرفة اللّسانيّة بالنّسبة للطّالب المبتدئ، لأنّه لا يمتلك رصيدا معرفيّا كافيا، وتشكّل الكتابة اللّسانيّة التّمهيديّة أو(التّيسيريّة) طريقة في التّأليف لا يمكن لأيّ علم أن يذيع وينتشر دونها، لذلك من الطّبيعيّ أن يشكّل هذا النّوع من التّأليف أحد الاهتمامات الأساسيّة لنشر العلوم وتقريبها إلى القرّاء»[10]، فهي علم يبحث في سبل تيسير المعرفة اللّسانيّة، ذلك أنّ المتأمّل في النّظريّات اللّسانيّة الحديثة، يجد بأنّ هذا الكمّ المعرفيّ الهائل الذي تركه اللّسانيّون

المحدثون بحاجة إلى تجديد من خلال تبسيطه، فقد وجّهت النّظريّات اللّسانيّة المختلفة (بنويّة، توليديّة، وظيفيّة، تداوليّة) ثروتها المعرفيّة للمتخصّصين الذين قطعوا أشواطا كبيرة في تحصيل المعرفة اللّسانيّة، وليس للمبتدئين الذين لم يكتسبوا بعد أسس اللّسانيّات الحديثة[11]، لهذا كان لزاما على الباحثين إشراك المبتدئين في فهم المعرفة اللّغوية فكان للكتابة اللّسانيّة التّمهيديّة دورا كبيرا في تبسيط المعارف لهم.

2.3 دوافع ظهور الكتابة اللسانية التّمهيديّة:

تنوّعت أسباب ظهور الكتابة اللّسانيّة التّمهيديّة، فهي لم تنشأ من العدم، إنمّا ظهرت نتيجة لتكاثف الأبحاث اللّسانيّة التّي تهتمّ باللّغات الطّبيعيّة خصوصا التّي لها علاقة باللّغة العربيّة، فحاول منظّروها وضع بصمة علميّة على هذه الأبحاث وتيسيرها للقارئ، وفي المخطّط التّاليّ تلخيص للدّوافع التّي أدّت لظهور هذا العلم:[12]

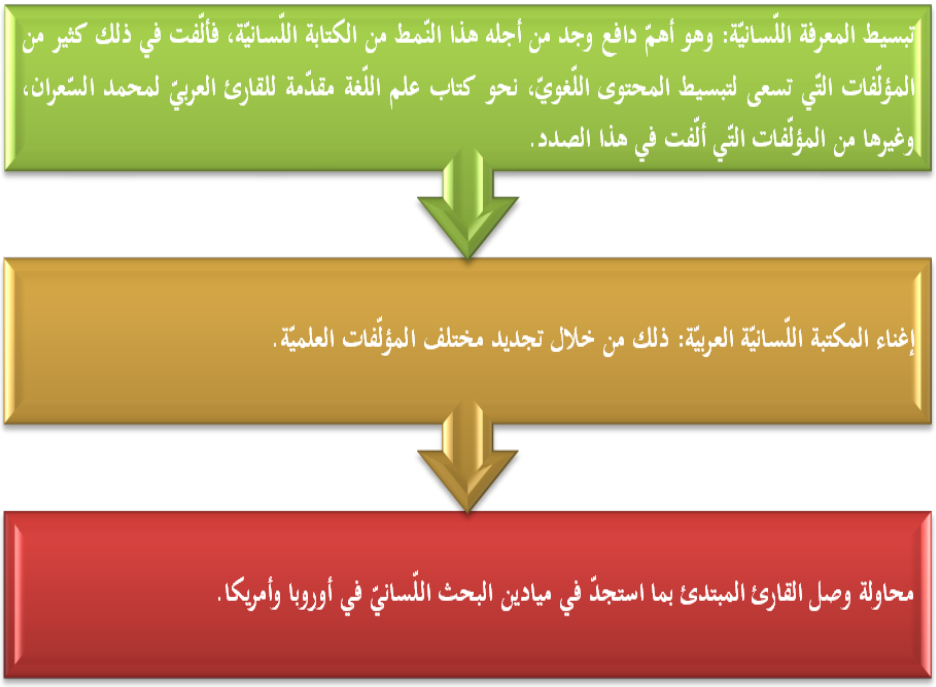

ويعدّ تيسير النّحو العربيّ من أهمّ الظّواهر التّي تناولتها الكتابة اللّسانيّة الحديثة؛ وهو ما سنتطرّق إليه من خلال جهود تمّام حسّان كونه الرّائد في هذا المجال في ضوء نظريّة تضافر القرائن.

4. تيسير النّحو عند تمّام حسّان:

1.4 مفهوم تيسير النّحو:

قبل الحديث عن مفهوم تيسير النّحو، لابدّ من الوقوف على أهمّ المصطلحات التّي تقترب من مفهوم التّيسير،منها: التّجديد، التّبسيط، التّهذيب، الإحياء والإصلاح...وغيرها؛ وسنتطرّق إلى المعنى اللّغويّ والاصطلاحيّ لكلّ مصطلح على حدا.

أ.المعنى اللّغويّ:

- **التّيسير:** ورد في معجم الوسيط ما يلي: «يَسَّر الشَّيءَ، يُيَسِّر يُسْرا سَهَّلَ وأَمْكَنَ»[13]
- **التّجديد:** وهو بمعنى : «جَدَّدَ الشَّيءَ صَيّرَهُ جَدِيدَا»[14]
- **التَبسيطُ:** ورد في معجم الوسيط أنّ التّبسيط من «بَسَّطَ الشَّيءَ؛ جعله بسيطا لا تعقيد فيه»[15]
- **الإحياء:** أمّا مصطلح الإحياء فقد عرّفه مجمع اللّغة العربيّة في المعجم الوسيط كما يلي: «جاء في مادّة حيَّ أحيا الله فلانا، جعله حيّا وأحيا الله الأرض، أخرج فيها النّبات»[16]
- **التّهذيب:**وهو مصطلح مشتق من الفعل هذّب، ويقال:«هذّب الكلام؛ خلّصه ممّا يشينه عند البلغاء، ويقال هذّب الكتاب؛ لخّصه وحذف ما فيه من إضافات مقحمة أو غير لازمة»[17]
- **الإصلاح:** ونقصد به السّداد، حيث ورد في معجم الوسيط « أصلح في عمله أمره، أي أتى بما هو صالح ونافع، وأصلح الشّيء أزال فساده»[18]
- **السّهولة:** أو التّسهيل؛ حيث جاء في معجم الوسيط «سَهُل: خلوّ اللّفظ من التكلّف والتّعسف»[19]، فالملاحظ من خلال هذه التّعريفات أنّها تشترك في معنى

واحد وهو التّبسيط والتّيسير وإزالة الإبهام والغموض الذّي يكتنف المعرفة اللّغويّة.

ب.المعنى الاصطلاحيّ:

- **التّيسير:** وهو «تقريب مادّة النّحو العربيّ من المتعلّمين، بتقديمها على صورة أبسط ممّا هي عليه في السّابق والاقتصار على النّحو الوظيفيّ الذي يحتاجه الطّالب عبر مراحله التّعليميّة، ويشترك في هذا المفهوم مع كلّ من مصطلح التّسهيل، والتّبسيط، والإصلاح»[20]
- **التّجديد:** يقول الدّكتور حلمي خليل في قضيّة تجديد النّحو العربيّ: «وبالتّالي أصبح من الضروريّ على اللّغويّ أن يخطو لنفسه منهجا جديدا لا يعتمد على تراث أخذ من فلسفة الإغريق وقواعد اللّغة اليونانيّة»[21]
- **الإحياء:** ظهر لأول مرّة هذا المصطلح في كتاب إبراهيم مصطفى المعنون ب: إحياء النّحو، وقد بيّن المؤلّف المقصود من الإحياء في قوله في مقدّمته: «أطمع أن أغيّر منهج البحث النّحويّ للّغة العربيّة، وأن أرفع عن المتعلّمين إصر هذا النّحو، وأبدلهم منه وصولا سهلة يسيرة تقرّبهم من العربيّة، وتهديهم إلى حظّ من الفقه بأساليبهم»[22]، فكلّ هذه التّعريفات تدلّ على تبسيط القواعد النّحويّة، وتيسيرها وتقريبها للتّلاميذ بكيفيّات مختلفة حتّى يسهل عليه فهمها، فيكوّن بذلك كفاءة لغويّة وقدرة معرفيّة على التّواصل وفق قواعد الإعراب.

2.4 دوافع ظهور نظريّات تجديد القواعد النّحويّة:

اقترن ظهور النّظريّات التّي تدعو لتيسير النّحو العربيّ وبعث صبغة جديدة فيه، بصعوبة قواعده، خصوصا إذا تعلّق الأمر بقواعد الأبواب، أو القواعد العلميّة، فقد دعا مختلف روّاد التّجديد إلى تيسير قواعد النّحو العربيّ للتّلميذ حتّى يسهل عليه فهمها، وذلك بالوقوف والتّركيز على أهمّ القواعد التّي يحتاجها، دون حشو دماغه بالقواعد العلميّة الصّعبة، وب علينا التفريق بين الحديث عن القواعد العلميّة، بين النّحو العلميّ والنّحو التّعليميّ؛ إذ نقصد بالنّحو العلميّ القواعد العلميّة، أو الأبواب

النّحويّة، أمّا النّحو التّعليميّ، فهو يخصّ القواعد المعدّة لغرض تعليميّ والميسّرة للطّلاب.

5. النّحو العلميّ أو القواعد العلميّة التّجريديّة:

وهي النّظريّات النّحويّة العلميّة أوهي«تلك القواعد المؤلّفة لغرض علميّ أي أنّها تمتاز بالتّجريد في الصّياغة،وقد وضعت أساسا للحفاظ على سلامة اللّغة من الخطأ أو الانحرافات،فالتّحليل العلميّ يهدف إلى تحديد بنية اللّغة ووصفها وتفسيرها من دون أن يتصرّف بهذه البنية »[23]، فمن خلال معرفتنا بهذه القواعد يمكن أن نكوّن معرفة ضمنية تستدرج الذهن إلى تحقيق ما يعرف بالملكة اللّغويّة، ويعتمد فيه المتعلّم على الحدس فإذا كان هذا صحيحا،فقد فهم القواعد التّجريديّة إذا.

6. أهميّة القواعد النّحويّة العلميّة:

تكمن أهميّة القواعد النّحويّة العلميّة في ترسيخ المعارف وتكوين الكفاءة اللّغويّة، بالإضافة إلى أنّها:

- ✓ « تقوم على إمدادنا بالقدرة على إصلاح ما نقول؛بأن نعالج أخطاءنا، وأن نعرف صحيح الكلام من فاسده وهي تساعدنا في مواصلة الخطاب من خلال الرّجوع إلى مخزوننا الضّمنيّ»[24].
- ✓ «تمثّل هذه القواعد العصب في فهم اللّغة وتفسيرها، لأنّها تمثّل الطّريقة التّي تعامل اللّغة على أساسها فالمتحدّث البليغ يتمتّع بقدرة استراتيجيّة مصقولة جدّا»[25].
- ✓ «إنّ القواعد العلميّة قواعد تصف اللّغة وتفسرّها وتفيدنا بما يجب أن ندركه عن اللّغة من حيث أنّها تنظيم قواعد قائم بذاته»[26].
- ✓ كما تفيدنا هذه القواعد في تكوين الملكة اللّغويّة والمعرفة الضّمنيّة بالقواعد الخاصّة بكلّ اللّغات.

7. نموذج عن القواعد العلميّة التّجريديّة:

تعدّ فلسفة العامل من أهمّ القواعد النّحويّة العلميّة التّجريديّة وتناولتها العديد من المؤلّفات النّحويّة المحافظة على التّراث النّحويّ سواء العرب ومنهم **عبد الرحمن الحاج صالح**،**و تمّام حسّان**، أمّا الغرب فمنهم **العالم نعوم تشومسكي(Noam Chomsky)**، سعيا منه إلى تطبيق مبادئ ونماذج نظريّته على اللّغة العربيّة، وقد اختلفت التّسميات بين اللّغويّين الثلاث؛حيث يطلق عليه عبد الرحمن الحاج صالح اسم:العامل والعمل، أمّا تمّام حسّان فقد غيّر التّسمية لتكون القرائن، ليطلق عليه **تشومسكي (Noam Chomsky)** تسمية أخرى تتجلّى في نموذجه الخامس وهو: نموذج أو نظريّة العمل والرّبط؛ وأورد له اسم آخرا داخل هذا النّموذج هو الأثر دلالة على العمل الذي يتركه العامل في معموله.

1.7 مفهوم نظريّة العامل واختلاف العلماء حولها:

- **لغة:**

ذكرت مجموعة من المعاجم تعريف العامل في متنها، وكانت كلّ المعاجم تصبّ في مجال واحد، إذ أنّها لم تخرج عن التّعريف الذّي وضعته سابقتها من المعاجم الأخرى، فلا وجود لفرق بين التّعريفات المذكورة فيه –تعريف العامل -لذلك ارتأينا أن نكتفي ونعرّج لمعجمين فقط أوردا تعريفا للعامل حتّى نتفادى التّكرار؛ حيث يعرّف العامل في المعجم الجامع كما يلي: «العَامِلُ: الذّي يأخذ الزّكاة من أربابها؛ والعَامِلُ من الرُّمح: أعلاه ممّا يلي السّنان بقليل، والعامِلُ: هو الذّي يتولّى أمور الرّجل في ماله وملكه وعمله، ومنه قيل للّذي يستخرج الزّكاة: عامِل، والعامل في العربيّة: ما عمل عملا ما فرفع أو جرّ، أو ما يقتضي أثرا إعرابيا في الكلم، ومنه ما هو معنويّ كالابتداء، ويقال عمِلَ الشّيء في الشّيء أي أحدث فيه نوعا من الإعراب»[27]، ويعرّفه مجمع اللّغة العربيّة في معجم الوسيط على أنّه: العامِلُ؛ من عَمِلَ عملاً: فعل فعلا عن قصد، ومهن وصنع، والعامل ما يعمل في مهنة أو صنعة، والعامل في النّحو: ما يقتضي أثرا إعرابيّا في الكلم، ومنه ما هو معنويّ كالابتداء، وهو الباعث أو المؤثّر في الشّيء وجمعه عوامل[28] .

- **اصطلاحا:**

نعني بالعامل: اللّفظ الذّي يترك أثرا على اللّفظ الذي يأتي بعده فيرفعه، أو ينصبه ويجرّه وفي بعض الأحيان يجزمه، فهو العلامة التّي تترك أثرا إعرابيّا على الكلمات وهي التّي تتحكّم في الحركات الإعرابيّة، ويشكّل العامل، بتضافره مع الأصول النّحويّة، البنية العامّة للنّحو العربيّ، ويكاد يجمع النّحاة القدامى على أنّ ظواهر النّحو العربيّ في حركات الإعراب، بمدلوليه- المعنويّ واللفظيّ-ومتغيّرات التّركيب؛ إنّما هي آثار لعوامل[29]، وقد«بدأت فكرة العامل في ميدان البحث النّحويّ منذ النّشأة، ويعدّ عبد الله **بن أبي إسحاق الحضرمي(ت117ه)** مبتدع هذا المنحى في الدّرس النّحويّ، على وفق ما روى **ابن سلام (ت231ه)**، واحتذى هذا المنهج **عيسى بن عمر (ت149ه)** فجلّ هذا الاتّجاه في النّظر النّحويّ البصريّ، واتّسع القول في العامل على يد **الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت175ه)**، ويكاد يجمع المحدثون على أنّ **سيبويه(ت180ه)** أوّل من أنهج سبيل القول في العامل، وهم يذهبون إلى أنّ سيبويه قد أدار بحوث كتابه على فكرة العامل، ثمّ تبعه النّحاة من بعده»[30]، ونظرا لأهمّيته في الدّرس العربيّ تناوله كثير من العلماء؛ حيث عرّفه **الجرجاني(ت471ه)** بأنه:«ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو ساكنا، نحو: جاء زيد، ورأيت زيدا، ومررت بزيد»[31]، وعرّفه **الرضي الاستراباذي** بقوله: «ما به يتقوَّم المعنى المقتضي وهذا باعتبار العلاقة بين العامل والمعنى»[32]، ويشرح الاستراباذي كلامه هذا (التقوُّم) بقوله:«العامل في الاسم ما يحصل بواسطته في ذلك الاسم المعنى المقتضي للإعراب، وذلك المعنى كون الاسم عمدة أو فضلة أو مضافا إليه العمدة والفضلة فالعامل "مُقَوِّمٌ" والمعني المقتضيه هي الوظائف النّحويّة، من مبتدأ وخبر وفاعليّة ومفعوليّة...، المتحقّقة بالعلاقة بين العامل والمعمول»[33]،«العامل هو الرّكن الماديّ ليس إلّا واسطة، أو أداة يتوصّل بها المعنى المقتضى إلى فرض الحركة الإعرابيّة، ويؤكّد النّحاة أن تسمية الركن الماديّ عاملا، لا تخلو من مجاز عقليّ، إذ فيها نسبة الفعل إلى الأداة، وهذا على حدّ قول القائل قطّعت السّكين اللّحم، فإسناد القطع إلى السّكين كإسناد العمل إلى العامل، وإلّا فإنّ العامل هو المعنى المقتضي الذّي توصّل إلى هدفه باستعمال العامل، وحين نريد ردّ كلّ أمر إلى نصابه نقول إنّ العامل الحقّ هو

المتكلّم لأنّه الذّي أحدث المعنى الذّي استوجب العامل الذّي أحدث الحركة»[34]، «ويمكن تصوير سلسلة العمل هكذا: العامل الحقّ (المتكلم) =العامل المجازيّ الأوّل المعنى المقتضي)= العامل المجازيّ الثّاني (الذّي يسمّى عاملا) = الأثر الإعرابيّ»[35]،وقال ابن يعيش في تعريفه للعامل في المضاف إليه:«وليست الإضافة هي العاملة للجرّ، وإنّما هي المقتضية له، والمعنى المقتضي هنا أنّ القياس يقتضي هذا النّوع من الإعراب لتقع المخالفة بينه وبين إعراب الفاعل، والمفعول فيتميّز عنهما إذ الإعراب إنمّا وضع للفرق بين المعاني»[36]،وعرّفه الرّماني بقوله:«عامل الإعراب هو موجب لتغيير في الكلمة على طريق المعاقبة لاختلاف المعنى»[37]، وعرّفه الجرجاني بقوله:«العامل ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب»[38]؛ أي أنّ العامل هو المتحكّم في العلامة الإعرابيّة.

2.7 خلاف النّحويّين وثورتهم على نظريّة العامل بين الحفاظ عليها وإلغائها:

دعا النحويّون إلى إلغاء نظريّة العامل، ظنّا منهم أنّها صعبة،«وقد ذهب بعض الباحثين إلى اعتبار ابن جني ثائرا على العامل، ورأى آخرون أنّ الفرّاء قد ناهض النظريّة، ورأى آخرون أنّ الجرجاني قد جاء بنظريّة النّظم بديلا عن نظريّة العامل، وفي النّهاية تجمع الدّراسات على أنّ ابن مضاء القرطبيّ قد كان صوتا جهوريا ارتفع ضد نظرية العامل»[39]، ولم تكن الثّورة على العامل حكرا على القدماء فقط بل تعدت إلى المحدثين أيضا وسنكتفي بعرض نموذجين فقط يمثّل كلّ منهما فترة محددة، لأنّ باقي العلماء كانت حججهم متطابقة تقريبا مع العالمين الذّين نحن بصدد التطرّق إليهما.

- **الثّورة على العامل عند القدماء :**

ويمثّلها ابن مضاء القرطبيّ «فقد اقتنع القدماء بما صنعوه، ولم نجد منهم من حاول أن يتمرّد على هذه النّظريّة، إلّا نحويّا أندلسيّا هو **ابن مضاء القرطبي** صاحب الكتاب المشهور "الرّد على النّحاة"»[40]، وإلغاء ابن مضاء لنظريّة العامل لم يكن عبثا إنّما جاء لغاية منه هي تيسير النّحو العربيّ؛ حيث يقول:«قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النّحو ما يستغني النّحويّ عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادّعاؤهم أنّ النّصب والخفض والجزم لا يكون إلّا بعامل لفظيّ، وأن الرّفع منها يكون بعامل لفظيّ

وبعامل معنويّ، وعبّروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيد عمرا) أنّ الرّفع الذّي في زيد، والنّصب الذّي في عمرو، إنّما أحدثه ضرب ... وذلك بيّنُ الفساد»[41]، وسانده ابن جني في ذلك حيث يقول:«وأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرّفع والنّصب والجرّ والجزم إنّما هو للمتكلّم نفسه، لا لشيء غيره»[42]، ويبرّر ابن مضاء كلامه عن الغاية من ذلك بقوله: «...لأنّها تضطرّ النّحويّ إلى تقديرات لا يحتاج إليها الكلام، فإذا ذكرتها نقلته من الإيجاز إلى الإطناب»[43]، بمعنى أنّها لا تفيد المتعلّم ولا داعي لتدريسه لها لأنّه يحتاج فقط إلى ما يستعمله دون الرّجوع إلى النّظريّات العلميّة التّي يكثر فيها الإطناب – حسب رأي ابن مضاء القرطبيّ-والتّكرار.

وتتجلّى ثورة ابن مضاء على العامل فيما يلي:[44]

- ❖ يوازن ويعادل النّحويون العرب بين العامل النّحويّ-بحسب نظريّة النّحاة- والعوامل الأخرى، حتّى في تعريفهم للعامل يساوون بينه وبين العامل الذّي يشتغل بمهنة معيّنة مثلا، فيرى أنّه لا يمكن أن ينسب إليه عمل ما، لأنّ العوامل إمّا أن تكون عاملة بالإرادة، كالإنسان والحيوان، وإمّا أن تكون عاملة بالطّبع كالنّار والماء، وعامل النّحو لا يعمل بالإرادة ولا يعمل بالطّبع.
- ❖ وينظر إليه نظرة حسّية فلسفيّة فيرى أنّه لا يمكن أن يكون عاملا، لأنّ أثره وهو الإعراب لا يحدث إلّا بعد انعدامه، ف"زيد" لا ينتصب إلّا بعد أن تنعدم "إنّ" ذلك في مثل قولنا : إنّ زيدا حاضر.
- ❖ كما اتّجه ابن مضاء القرطبيّ إلى تأثيرها-نظريّة العامل- في بناء النّحو العربيّ، فرأى أنّها تفسد البلاغة، ولاسيما فيما يزعمه النّحاة من العوامل المحذوفة في أبواب كثيرة، كالتّنازع، والاشتغال والمنادى.

- **الثّورة على العامل عند المحدثين:**

ويمثّل هذا الاتّجاه الدّكتور تمّام حسّان، حيث يرى «أنّ الحديث عن العلامة الإعرابيّة والعامل قد أخذ نصيبا مبالغا فيه، تكون الدّراسة جاءت نتيجة للنّظر السّطحيّ، وتقليد القدامى فيما ذهبوا إليه، وهذا لكون العلامة الإعرابيّة لا تعمل على تحديد المعنى النّحويّ

وحدها، بل لابد من اشتراك جميع القرائن اللّفظيّة والمعنويّة على السّواء، كما أطلق عليها: تضافر القرائن»[45]، حيث يقول: «لقد وقع النّحاة ضحايا اهتمامهم الشّديد بالعلامة الإعرابيّة حين رأوا النّصوص تهمل الاعتماد على قرينة الحركة أحيانا فتضحّي بها، لأنّ المعنى واضح دونها اعتمادا على غيرها من القرائن المعنويّة واللّفظيّة»[46]، فقد سعى إلى تيسير النّحو من خلال كتابه اللّغة العربيّة معناها ومبناها؛ إذ حاول فيه إلغاء نظريّة العامل واستبدله بما يسمّى بالقرائن وقد فصّل في حديثه عن القرائن بجمعها في المخطّط الآتي:[47]

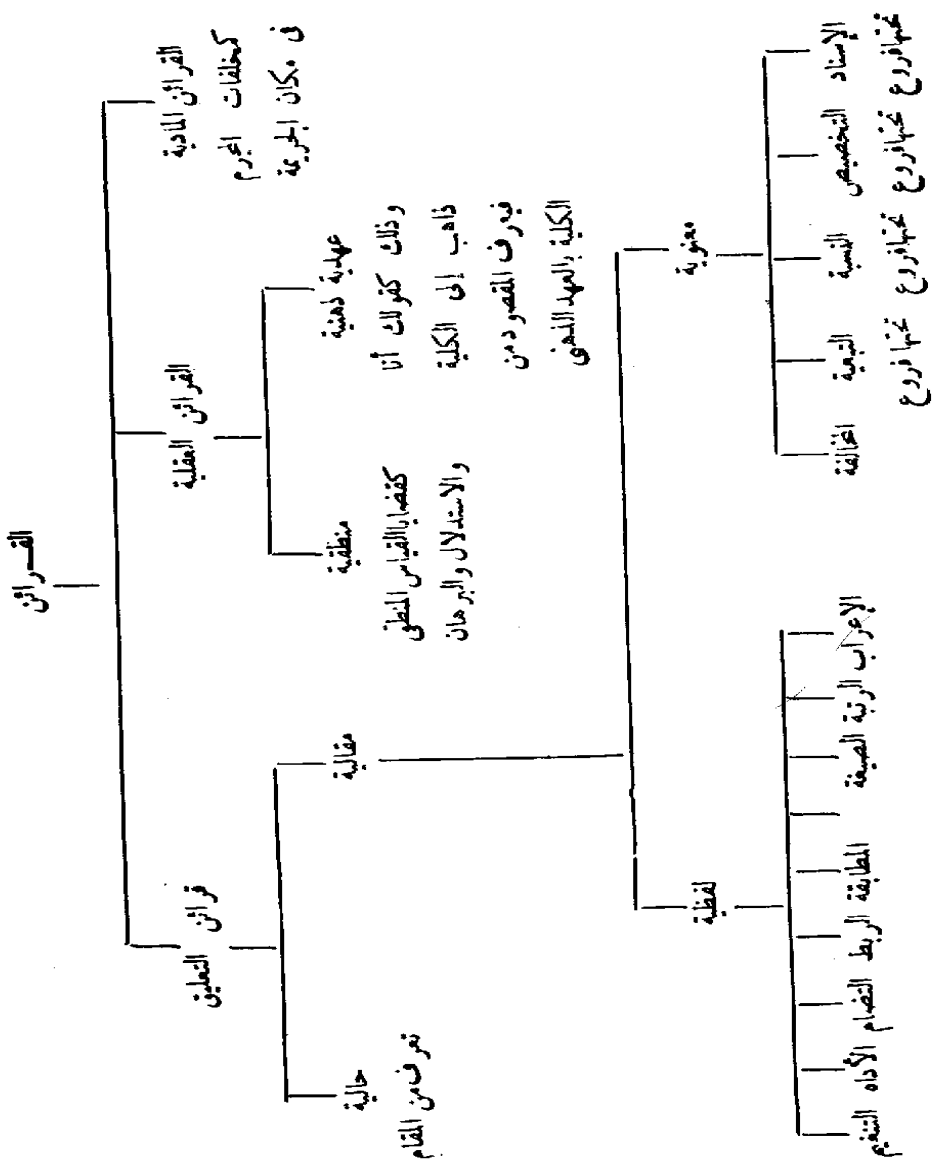

ففي المخطّط السابق نجد بأنّ الدّكتور تمّام حسّان قد جمع أنواع القرائن وخصّ لكلّ قرينة فروع، تتفرّع عن الأصل،«وهي نظريّة أراد لها أن تكون بديلا عن نظريّة العامل»[48]، «ويرى أنّه لا عامل في النّحو، فإذا كان الفاعل مرفوعا مثلا فلأنّ العرف ربط

بين فكرتي الفاعليّة والرّفع، فالمقصود من أيّة حركة إعرابيّة هو الرّبط بينها وبين معنى وظيفيّ خاصّ»[49]، وتتلّخص نظريّة تمّام حسّان من خلال المخطّط أعلاه في ثلاثة أنواع من المعاني نلخصها فيما يلي:[50]

- المعنى الوظيفيّ: ويضمّ المعاني الصّوتيّة والصّرفيّة والنّحويّة، بمعنى أنّ للصّوت والصّرف والنّحو وظيفة معنويّة داخل الجملة؛ أي وجود معنى تحدّده وظيفة الأصوات والصّيغ الصّرفيّة والتّراكيب النّحويّة؛ أي أنّ وظيفة الصّيغ الصّرفيّة هي تغيير المعنى مثلا.
- المعنى المعجميّ: وهو المعنى الذّي تدلّ عليه الكلمة المفردة، كما في المعجم، فلفظ طاولة: يعني اسم مفرد دالّ على المؤنّث وهو شيء مصنوع من الخشب يستعمل لأغراض متعدّدة.
- المعنى المقاميّ: وهو معرفة الظّروف التّي قيل فيها النّص، اجتماعيّة كانت أم طبيعية، ففي كلمة مرحبا تستعمل عند اللّبنانيّين لإلقاء التّحية بين النّاس، أمّا عند الجزائريّين فهي تستخدم للتّرحيب بالضّيوف، وتجتمع المعاني الثّلاث لتكوّن لنا صورة كليّة ومعنى عامّا للنّص.

ثم فصّل تمّام حسّان في المعاني النّحويّة قائلا:«إنّ المعاني النّحويّة الخاصّة، أو معاني الأبواب المفردة كالفاعليّة، والمفعوليّة والإضافة...إلخ، تحتاج إلى مجموعة من العلاقات التي تربط بينها حتّى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها، وذلك كعلاقة الإسناد والتّخصيص والنّسبة والتّبعيّة، وهذه العلاقات قرائن معنويّة على معاني الأبواب الخاصّة كالفاعليّة والمفعوليّة»[51]، ويقول أيضا:«فالعامل قاصر عن تحديد المعاني النّحويّة، لأنّه يعنى فقط بتفسير اختلاف العلامات الإعرابيّة، والعلامة الإعرابيّة قرينة لفظيّة واحدة، لا تسعف وحدها في تفسير المعاني النّحويّة»[52]، فالملاحظ هو أنّ تمّام حسّان قسّم قرائن التّعليق إلى لفظيّة ومعنويّة، وهو يرى أنّها كافية لتفسير المعنى، وإيضاح العلاقات بين أجزائها.

8. خاتمة:

في الأخير وانطلاقا مما سبق يمكن القول بأنّ النّظريّات التّجديديّة في الكتابة اللّسانيّة الحديثة لم تكن وليدة الصّدفة، إنّما اقترن ظهورها بصعوبة القواعد النّحويّة على القارئ المبتدئ، لذا سعى روّاد الكتابة اللّسانيّة الحديثة على رأسهم الدّكتور تمّام حسّان إلى إضفاء صبغة تجديديّة على القواعد النّحويّة، من خلال تيسيرها وتقريبها للتّلاميذ حتّى يسهل عليهم فهمها واستيعابها، فعالجوا بذلك مختلف مشاكل النّحو العربيّ ولا يتأتّى ذلك-في نظرهم- إلّا من خلال:

-تبسيط مادّة النّحو من النّاحية المنهجيّة والتّنفيذيّة

-تعويد التّلاميذ سماع الأساليب العربيّة الصّحيحة ومحاكاتها

-جعل فروع اللّغة العربيّة في خدمة النّحو كالبلاغة والصّرف

-مراعاة الفروق الفردية ومستويات التّلاميذ ونموّهم اللّغويّ

-وضوح الأهداف المرسومة لتدريس النّحو عند القائمين على تدريس اللّغة

-التزام المنهجيّة في تقديم المباحث النّحويّة وضع التّدريبات الملائمة لكلّ موضوع وتنويعها وإقامة دورات مستمرّة لمدرسي اللّغة العربيّة.

9. قائمة الإحالات:

[1] ينظر: ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق محمد إبراهيم البنا، درا الاعتصام، دط، 1939هـ- 1979م، ص 131.

[2] المرجع نفسه، ص 131.

[3] ابن جني، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، ج2، دت، ص 214.

[4] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، ط 6، 2009، ص 18.

[5] ابن مضاء أحمد بن عبد الرحمان، الرد على النحاة، ص64.

[6] غازي مختار طليمات، أثر التأويل النحوي في فهم النص، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، العدد 15، 1998هـ، ص 249.

[7] المرجع نفسه، ص 250.

[8] المرجع نفسه، ص 253.

[9]محمد الطنطاوي، نشأة النحو تاريخ أشهر النحاة، تحقيق أبو محمد عبد الرحمان، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ط1، 2005، ص 117.

[10]علوي حافظ إسماعيل، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2009م، ص:99

[11]ينظر: محمد خربيش، الكتابة اللسانية التمهيدية وإشكالية المنهج قراءة في كتاب في علم اللغة العام لعبد الصبور شاهين، مجلة التواصلية، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، العدد الثاني عشر، دت، ص: 366

[12]ينظر: المرجع نفسه، ص: 368/367/366

[13]مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط3،ج1، ص :1104

[14]المرجع نفسه، ص:1104

[15]المرجع نفسه، ص:58

[16]المرجع نفسه، ص:58

[17]المرجع نفسه، ص:58

[18]المرجع نفسه، ص:539

[19]المرجع نفسه، ص:476

[20]أكلي سورية، حركة تيسير تعليم النحو العربي في الجزائر، إشراف صالح بلعيد، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الآداب واللغات، 2012/01/09، ص: 32

[21]حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط، 1996، ص: 170

[22]أبراهيم مصطفى، إحياء النحو، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط2، 1992م، ص:1

[23]ميشال زكرياء ، مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، ط1985،2/1405،ص75.

[24]صفية طبني، الأبعاد التعليمية للقواعد النحوية، مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 6،2010،ص:5.

[25]دوغلاس براون ، أسس تعلم اللغة وتعليمها، تر : عبده الراجحي وعلي علي أحمد شعبان ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1994، ص36.

[26]ميشال زكريا، مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة، ص 11.

[27]وليد فريد ذيب شحادة، المعجم الجامع، مادة (ع م ل)، باب العين، رسالة ماجستير، إشراف: يحي عبد الرؤوف جبر، جامعة النجاح الوطنية، جامعة النجاح الوطنية، 1424ه/2003م، ص:564

[28]ينظر:مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، 1425ه/2004م، ص:628

[29]ينظر:عبد الحميد مصطفى السيد، نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب، مجلة جامعة دمشق، المجلد 18، العدد3+4، 2002م، ص:46

[30]المرجع نفسه، ص :46-47

[31]عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، تح: البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، ط2، دت، ص:73

[32]الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، مراجعة يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط2، 1996م، ص: 72

[33]المرجع نفسه، ص:72

[34]مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي "دراسة تأصيلية تركيبية"، رسالة دكتوراه، إشراف: تمام حسان ومحمد بن شريفة، جامعة محمد الخامس ، كلية الآداب، الرباط/المغرب، 1425هـ/2004م، ص:100

[35]المرجع نفسه، ص:100

[36]ابن يعيش، شرح المفصل، المطبعة المنيرية، مصر، ط1، دت، ص:117

[37]وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرض ونقد، دار الكتاب الثقافي، الأردن، ط1435،2 هـ/2014م، ص:47

[38]الجرجاني، التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، دط، دت، ص:78 ، وينظر أيضا: التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون، تح: علي دحروج، تر: جورج زيناتي، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1996،1م، ص:1045

[39]مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي، ص: 321

[40]محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، مطبعة إفريقيا الشرق الدار البيضاء، الرباط، ط2، دت، ص:214

[41]ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح : شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1366هـ/1947م، ص:18

[42]المرجع نفسه، ص :18

[43]محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص:214-215

[44]ينظر : المرجع نفسه، ص:214

[45]بن عودة بلقاسم بن محمد، تيسير النحو عند تمام حسان في ضوء نظرية تظافر القرائن، مجلة الباحث، العدد 2،، دت، ص:202

[46]تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، دط، 1986م، ص:234

[47]تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء/المغرب، دط، 1994م، ص:190

[48]وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرض ونقد، ص:147

[49]ينظر: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء/ المغرب، دط، 1400هـ/1980م، ص:53

[50]ينظر: وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرض ونقد، ص:147

[51]تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص:178

[52]المرجع نفسه، ص:231